أهمية حقوق الإنسان

١. تمثل رادِعاً لمن بِيدهم القوة أو السُلطة أو الصلاحية التي تُمكنّهم من سوء استِخدامها أو استغلالها ضد الإنسان أو الإساءة له.

٢. من الناحية الاجتماعية، تُمكّن حقوق الإنسان المُجتمع من تَحقيق الفكرة الأخلاقيّة من عدالة وصدق في العلاقات بين الناس، وتؤدّي إلى بناءِ بيئةٍ يَستحقّها كلّ إنسان، كما تُوفّر بيئةً مُلائمةً له ليتمكّن من اختيارِ أهدافه وطموحاتِه والعمل على تَحقيقها لتَحقيق ذاته، كما تُوفّر بيئةً ديموقراطيّة يتمتّع فيها كل إنسان بفُرص متساوية ليتمكّن من بناء حياةٍ تليق به وتُناسب اختياراته، بالإضافة إلى إتاحة الفُرصة للإنسان للتواصل مع مجموعات تُشاركه الأهداف، وإعطائه الفرصة لإبداء رأيه دون التَعرُّض للإساءة النفسيّة أو الجسدية مِمّن بيدهم القوة في المجتمع، وبذلك سيدفعه للتطوّر من الناحية العقلانيّة.

٣. أخذت بيد المعذبين في الأرض بإيصال أصواتهم إلى كافة أنحاء الأرض، فحصلوا على حقوقهم بالتساوي مع غيرهم دون أيّ تمييز.

٤. منحت حقوق الإنسان المرأةَ مكانةً هامّة وساوتها بالرجل، كما أنّها أنقذتها من الاستغلال والانتهاك، إلا أنّه تجدرُ الإشارةُ إلى أن الحقوق التي مُنحت للمرأة من قبل المنظمات الدوليّة لم تكن أكثر عدلاً من تلك الممنوحة لها من الأديان السماويّة.

٥. حافظت على حياة الأطفال، حيثُ سنّت القوانينَ والأنظمة التي تحدّ من استغلالهم، إلا أنّه بالرغم من ذلك ما زالت هناك فئة تعاني من الاستغلال والاستبداد.

٦. حفظت حقوق الإنسان كرامة الإنسان بمختلف أحواله.

٧. أظهرت حقوق الإنسان الجرائمَ المرتكبة بحقّ البشريّة بشكل جليّ.

المبادئ العامّة لحقوق الإنسان

١. **عالمية وغير قابلة للتحويل**: من أبرز ما يُميّز حقوق الإنسان هو مبدأها العالمي، الذي يُلزِم جميع الدول على تطبيق وحماية حقوق الإنسان بغضّ النظر عن النظام السياسي والاقتصادي والثقافي التي تتبِعُه، أمّا مبدأ عدم القابليّة بالتحويل فيعني عدم سحبها إلّا في حالاتٍ خاصّة.

٢. **مترابطة وغير قابلة للتجزئة**: تُعتبر جميع حقوق الإنسان حزمةً كاملةً ومترابطة، ولا يجوز تجزئتها، سواء كانت حقوقاً سياسيّةً أو مدنية، أو فرديّةً أو جماعية، وإنّ الحرمان من أحد الحقوق سيؤثر بشكل سيئ على باقي الحقوق.

٣. **المساواة ودون تمييز**: لكل شخص حقّ التمتُّع بجميع حقوقه بشكل متساوٍ مع الآخرين دون حدود، بغض النظر عن شكله ولونه أو انتماءاته وثقافته، كما أنّ للجميع الحق في التمتُّع بالحقوق الإنسانية دون أيّ تمييزٍ نابع من الاختلافات الجنسية بين المرأة والرجل، أو الاختلافات العِرقيّة.

٤. **حقوق الإنسان هي حقوق والتزامات**: تُمثِّل حقوق الإنسان حقوقاً والتزامات للإنسان، وتتحمّل مسؤولية تطبيقها الدول بموجب اتّفاقيات وُقِّعت، ويُلزمها باحترامها وحمايتها القانون الدولي، ويشمل ذلك امتناع الدّول عن التدخُّل في حق كل إنسان من التمتُّع في حقوقه، أو تضييق نطاق هذه الحقوق، وتترتّب عليها حماية الأفراد والجماعات من الانتهاكات التي قد يتعرّضون لها، واتّخاذ إجراءات لتيسير تمتُّع كل فرد بحقوقه.

ولا يمكن انتزاع هذه الحقوق إلّا أنّها يمكن تقييدها في بعض الأحيان إذا قام أحد الأشخاص بمخالفة القانون أو قام بفعل شيءٍ يمس مصلحة الأمن القومي.

مصادر حقوق الانسان

1- الصكوك العالمية

وهي الصكوك التي تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها. ومن امثلة هذه الصكوك ما صدر ويصدر عن (الأمم المتحدة) من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ .

وقد تلا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة كبيرة من المواثيق الدولية في شكل اتفاقيات أو إعلانات شكلت اليوم ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويأتي في مقدمة هذه المواثيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، ويشكل هذين العهدين والبروتوكولات الملحقة بها بالإضافة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الاخرى ما يعرف اليوم باسم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .

2- المواثيق الإقليمية :

وهي تلك المواثيق التي تخاطب نطاقا إقليميا محددا أو مجموعة جغرافية خاصة غالبا ما يجمعها جامع ثقافي متميز عن غيرها رغبة من تلك المجموعات في التأكيد على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق العالمية وإكسابها طابعا إلزاميا إقليميا أكثر إلزامية مما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، بالاضافة الى تضمين المواثيق الإقليمية حقوقا جديدة لم تتضمنها المواثيق العالمية استجابة لاعتبارات الخصوصية الثقافية الإقليمية. ومن أهم المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان (الميثاق الأوروبي ، والميثاق الأمريكي، والميثاق الأفريقي ثم الميثاق العربي لحقوق الإنسان).

3. المصادر الوطنية :

وهي التشريعات الوطنية التي تنص على مبادئ حقوق الإنسان. وتأتي في مقدمة هذه المصادر الدساتير الوطنية التي لا يخلو أي منها من فصل خاص بالحقوق والحريات الأساسية. وتتوزع مبادئ حقوق الإنسان بين مختلف فروع التشريع العادي. فقانون العقوبات يضع النصوص

العقابية التي تجرم انتهاكات حقوق الإنسان وتعاقب عليها. وقانون اصول المحاكمات الجزائية يتضمن النصوص الخاصة بحقوق وضمانات المتهمين في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ،وقوانين الأحزاب والمشاركة السياسية وغيرها تتضمن الحق في المشاركة السياسية، وغيرها من القوانين التي تنظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.